ترامب وشعار «أمريكا أولا».. ومعضلة قيادة العالم

بقلم:
محمد المنشاوي ○

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومع الدخول في أوج الحرب الباردة، كانت النخبة الأمريكية ترى نفسها قائدةً للعالم الحر في صراعه مع المعسكر الشرقي. وعقب انتهاء الحرب الباردة في أوائل تسعينيات القرن الماضي، تشكّلت السياسة الخارجية الأمريكية على أساس افتراض غير مُعلن مفاده أن الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة بلا منازع، وأن من حقها -بل من واجبها- إدارة النظام الدولي، وضبط إيقاعه، والتدخل عسكريًا متى رأت أن مصالحها أو القيم الليبرالية مهددة.

غير أن التحولات (الجيوسياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية) خلال العقود الثلاثة الماضية، إضافةً إلى الإرهاق الداخلي من «الحروب الأبدية في الشرق الأوسط»، دفعت صُناع القرار في واشنطن إلى مراجعة عميقة لهذه الفرضيات.

ومن ناحية ثانية، اعتقدت مدرسة السياسة الخارجية الأمريكية أن تدفقات رأس المال والعولمة الاقتصادية ستحرران الصين وتمهدان لتحول ديمقراطي داخلي مع تطور المستوى المعيشي لمئات الملايين من أبناء الطبقة المتوسطة الصينية.

كما توقع المفكرون الأمريكيون أن روسيا ستتحول بسرعة إلى ديمقراطية ليبرالية واقتصاد سوق حرة. إلا أن هذه الحقبة شهدت صعودًا صينيًّا صاروخيًا اقتصاديًا وتكنولوجيًا، من دون أن تهتز سيطرة الحزب الشيوعي الواحد على النظام السياسي داخل الصين، ولم تتحول روسيا إلى شريك وديع لواشنطن ولحلف الناتو، بل كشرت موسكو عن أنيابها، وغزت جورجيا، وضمت شبه جزيرة القرم، قبل أن تغزو أوكرانيا في فبراير 2022.

نظريًّا، تعطي استراتيجية «أمريكا أولًا» في السياسة الخارجية الأولوية للمصالح الوطنية الأمريكية وأمنها وازدهارها الاقتصادي فوق الالتزامات العالمية متعددة الأطراف. ويركز هذا النهج على «السلام من خلال القوة»، والتجارة الحمائية، وتقاسم الأعباء مع الحلفاء، وتجنب «الحروب التي لا تنتهي». ويهدف هذا النهج إلى تأمين السيادة الأمريكية، إضافة إلى التعامل مع العالم على أساس المصالح والمعاملات المتبادلة.

وفي الوقت ذاته، يعتمد نهج «أمريكا أولًا» في السياسة الخارجية على فكرة أن أمريكا تكون في أفضل موقع لقيادة العالم والحفاظ على السلام والاستقرار عندما تضع سلامة الشعب الأمريكي وازدهاره ورفاهيته في المقام الأول.

ويختلف هذا المبدأ عن النهج الذي ساد في واشنطن، الذي يعطي الأولوية للحفاظ على آليات دولية متعددة الجنسيات على حساب حماية المصالح الأمريكية. وللتوضيح، فإن «أمريكا أولًا» لا تعني «أمريكا وحدها»، ولا تعني العودة إلى العزلة؛ إذ يعترف هذا النهج بواقع العالم كما هو، وبالدول الأخرى على حقيقتها، وليس كما تريدها مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية.

وتفترض هذه الرؤية أن الطريق الأفضل للعمل بشكل منتج مع الدول الأخرى هو ما يعزز مصالح الأمريكيين وأمنهم، مع تجنب التمدد الاقتصادي والصراعات العسكرية غير الضرورية.

مكن نهج «أمريكا أولًا» في السياسة الخارجية الولايات المتحدة من تعزيز العلاقات مع الحلفاء حول العالم، مع خلق فرص جديدة للعمل المشترك معهم، كما يتضح من الترتيبات الجديدة التي غيرت نمط علاقة واشنطن بدول الأمريكتين.

كما سلطت جهود إدارة ترامب بشأن حلف الناتو الضوء على أهمية تقاسم الأعباء بشكل واضح وعادل بين أمريكا وحلفائها، ماليًا وعسكريًا. ولم يكن تقاسم الأعباء عادلًا فحسب، بل كان ضروريًا أيضًا لضمان التوافق بين الحلفاء بشأن الأمن الجماعي. وقد حدثت هذه التطورات لأن ترامب رفض مواقف مؤسسة السياسة الخارجية التقليدية، ولأنه أوضح المصالح الأمريكية في الخارج والتهديدات التي تواجه الأمريكيين.

غالبًا ما يُنسب إلى الرئيس دونالد ترامب تحريك شكل علاقة بلاده بالعالم من حولها من خلال مبدأ «أمريكا أولًا». ومع ذلك، فإن مجموعة من التفسيرات الهيكلية تقدم تفسيرًا موضوعيًا لإعادة النظر في الموقف الاستراتيجي الأمريكي بشكل عام، وترى هذه التفسيرات أن هناك أربعة عوامل تدفع بقوة نحو تعددية الأقطاب في النظام العالمي، بعيدًا عن تفضيلات ترامب الشخصية ورغباته، وهي:

أولًا: لم تعد الولايات المتحدة قوةً مستمرة في الصعود؛ إذ يبدو أن أمريكا وصلت إلى ذروة تفوقها قبل عودة ترامب إلى الحكم فترة ثانية عام 2024. ويرى هذا الاتجاه أن شعار ترامب «لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى» يعترف ضمنيًا بدرجة من التراجع، حتى إن كان يحمل في الوقت نفسه أملًا في إمكانية عكس هذا الاتجاه.

وقد جادل وزير الخارجية ماركو روبيو بقوله: «ليس من الطبيعي أن تكون هناك قوة أحادية القطب تهيمن على العالم.. كان ذلك استثناءً نتج عن نهاية الحرب الباردة، لكن العالم كان سيعود في النهاية إلى وضع متعدد الأقطاب، تتوزع فيه القوى العظمى على مناطق مختلفة من الكوكب، وهذا ما نواجهه الآن».

ثانيًا: يشكك كثير من الأمريكيين، وخاصة من الشباب، في قدرة الولايات المتحدة على تحقيق نتائج إيجابية في العالم. فأجيال الأمريكيين الذين عاشوا الحرب العالمية الأولى أو الثانية، أو حتى الحرب الباردة، تغادر المشهد تدريجيًا، وحل محلها جيل نشأ في ظل إخفاقات أمريكا في أفغانستان والعراق وغيرها، وهو جيل يشكك في قدرة الحكومة الأمريكية على التأثير الإيجابي في قضايا الأمن العالمي.

ثالثًا: أصبحت الموارد الأمريكية مُجهدة في لحظة تتصاعد فيها التهديدات الجديدة؛ ومن هنا تعهد ترامب مؤخرًا برفع ميزانية البنتاجون من تريليون دولار إلى تريليون ونصف التريليون دولار خلال العام المقبل.

رابعًا: الصعود السريع لعدد من القوى الجديدة، بما في ذلك (الصين، والهند، وإندونيسيا، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، وتركيا، وغيرها). ومع ارتفاع الآفاق الاقتصادية لهذه الدول ذات الكثافة السكانية العالية، أصبحت تتجاوز العديد من الاقتصادات الراسخة، وخاصة في القارة الأوروبية.

ويتوقع بعض الخبراء أن تتجاوز الصين والهند الولايات المتحدة في الناتج القومي الإجمالي، بينما تتفوق البرازيل وإندونيسيا والمكسيك على ألمانيا واليابان والمملكة المتحدة بحلول عام 2050.

وقد عكست هذه العوامل الأربعة الطبيعة الموضوعية للتحرك نحو تعددية الأقطاب في النظام العالمي، وهو ما يسبب بدوره سلسلة من التحولات الأخرى في السياسة الدولية، تعيد تشكيل الديناميكيات في المجالات (الاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية).

إلا أن سياسة ترامب تجاه الشرق الأوسط مثلت استثناءً صارخا.

○ كاتب صحفي متخصص في الشؤون الأمريكية.

هل تعيد الحرب في إيران رسم التوازنات بين أوروبا والولايات المتحدة؟

بقلم:
سمير الخالدي ○

في وقت تتصاعد فيه التوترات الأمنية في الشرق الأوسط، تتحرك أوروبا بخطوات متسارعة لإثبات حضورها العسكري والسياسي خارج المظلة الأمريكية التقليدية. فقد استضافت المملكة المتحدة بالتعاون مع فرنسا اجتماعا موسعا لوزراء الدفاع بمشاركة أكثر من أربعين دولة، لبحث تشكيل مهمة دولية تهدف إلى حماية الملاحة وإعادة فتح مضيق هرمز أمام التجارة العالمية، في خطوة تحمل أبعادا تتجاوز الجانب الأمني البحري إلى إعادة رسم موازين النفوذ داخل المعسكر الغربي نفسه.

التحرك البريطاني الفرنسي جاء في ظل اضطرابات غير مسبوقة في حركة التجارة والطاقة العالمية، بعدما أدى التصعيد مع إيران إلى تهديد الملاحة في واحد من أهم الممرات النفطية في العالم.

وفي هذا السياق، أعلنت لندن نشر المدمرة «HMS Dragon» وطائرات «تايفون» وأنظمة متطورة مضادة للطائرات المسيّرة، ضمن ما وصفته وزارة الدفاع البريطانية بـ«المهمة الدفاعية متعددة الجنسيات». وزير الدفاع البريطاني جون هيلي أكد خلال الاجتماع أن الهدف هو «ضمان حرية الملاحة وحماية الاستقرار الاقتصادي العالمي»، مشددا على أن المهمة «دفاعية ومستقلة وذات مصداقية».

كما أكدت الحكومة البريطانية أن المهمة تتم بقيادة مشتركة مع فرنسا، بالتنسيق مع عدد واسع من الدول الحليفة، في مؤشر على رغبة أوروبية واضحة في لعب دور أمني مباشر في المنطقة، من دون انتظار القيادة الأمريكية التقليدية.

لكن خلف هذا الحراك العسكري يبرز تحول سياسي أعمق داخل الغرب. فالعلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين تشهد توترا متزايدا بسبب ملفات الدفاع والإنفاق العسكري والتعامل مع إيران.

وفي خطوة أثارت جدلا واسعا داخل حلف شمال الأطلسي، أعلنت واشنطن سحب خمسة آلاف جندي من ألمانيا خلال الأشهر المقبلة. وأكد المتحدث باسم البنتاجون شون بارنيل أن القرار يأتي بعد «مراجعة شاملة للتموضع العسكري الأمريكي في أوروبا».

وربطت تقارير إعلامية غربية القرار بالخلافات التي ظهرت بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والمستشار الألماني فريدريش ميرتس بشأن إدارة الأزمة مع إيران. ونقلت وكالة رويترز عن مسؤول أمريكي كبير قوله إن «التصريحات الألمانية الأخيرة كانت غير مفيدة وغير مناسبة»، في إشارة إلى انتقادات ميرتس للاستراتيجية الأمريكية.

في المقابل، تبدو باريس الأكثر وضوحا في التعبير عن الرغبة الأوروبية في تقليص الاعتماد على واشنطن. الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون دعا خلال مؤتمر ميونيخ للأمن إلى أن «تعيد أوروبا تصميم أمنها بشكل مستقل»، مؤكدا أن القارة الأوروبية «ستضطر إلى تحديد معاييرها الأمنية بنفسها». كما شدد على ضرورة بناء «ردع أوروبي متكامل» لمواجهة التحولات الدولية المتسارعة.

هذا الخطاب ليس جديدا بالكامل، لكنه يكتسب اليوم زخما أكبر بسبب المخاوف الأوروبية من تغير أولويات السياسة الأمريكية، وخاصة مع تصاعد النزعة الانعزالية داخل واشنطن، والحديث المتكرر عن تقليص الالتزامات العسكرية الأمريكية في الخارج.

وفي هذا الإطار، يرى مراقبون أن أوروبا تسعى إلى بناء «استقلالية استراتيجية» تسمح لها بحماية مصالحها الحيوية، وخصوصا في ملفات الطاقة والممرات البحرية والأمن الإقليمي.

ورغم ذلك، فإن الحديث عن «طلاق» كامل بين ضفتي الأطلسي لا يزال بعيدا عن الواقع؛ فالقارة الأوروبية مازالت تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة في مجالات الاستخبارات والتسليح والمظلة النووية، كما يبقى حلف شمال الأطلسي العمود الفقري للأمن الأوروبي. وحتى ماكرون نفسه يكرر باستمرار أن الاستقلالية الأوروبية لا تعني الانفصال عن الحلف الأطلسي، بل تعزيز «الركيزة الأوروبية» داخله.

لذلك، يبدو أن ما يجري اليوم لا يعكس انهيارا للتحالف الغربي بقدر ما يشير إلى إعادة توازن داخله. أوروبا تحاول توسيع هامشها الاستراتيجي، بينما تسعى واشنطن إلى دفع الحلفاء لتحمل أعباء أكبر في الدفاع والأمن.

وبين هذين المسارين، يتحول اجتماع لندن حول مضيق هرمز إلى أكثر من مجرد تنسيق بحري؛ إنه اختبار حقيقي لمستقبل العلاقة عبر الأطلسي، ولسؤال بات يتردد بقوة داخل العواصم الغربية، هل تستطيع أوروبا أن تصبح قوة أمنية مستقلة فعلا، أم أنها لا تزال بحاجة إلى المظلة الأمريكية مهما بلغت خلافاتها مع واشنطن؟

○ كاتب وإعلامي تونسي.

عالم يتغير

الحرس الثوري والاختراق: تنظيمات ووكلاء وعملاء ومليشيات!

فوزية رشيد

○ تعودنا أن نقول إن لكل محنة منحة! ولعل محنة العدوان الإيراني الغاشم على مملكتنا والخليج العربي هو أنها أسقطت الأقنعة، وكشفت النوايا، وأخرجت إلى السطح الخلايا والتنظيمات المتوغلة في مفاصل مختلفة من مجتمعنا البحريني والخليجي! ولم يكن اعتياديا كشف ما يقارب الـ(9 خلايا) في ثلاث دول خليجية (البحرين، الكويت، الإمارات)، ثم الكشف الأخير في البحرين حيث تم القبض على التنظيم الرئيسي المرتبط (بالحرس الثوري الايراني)! وكشف المتورطين واتخاذ الاجراءات بحق (41) مقبوضاً عليهم، قاموا يجمع الأموال لإرسالها إلى إيران دعماً للحرس الثوري وتمويل عملياته الارهابية! إلى جانب ممارسات أخرى تنتمي بالولاء لفكر ولاية الفقيه!

○ هذا التنظيم والخلايا الأخرى التي تم كشفها تؤكد أن الاختراق كبير ومتعدد الأوجه! وأنه اختراق فكري وعقائدي لصالح التشيع الصفوي بين الشيعة العرب! إلى جانب كونه اختراقا أمنيا وتجنيدا لوكلاء وعملاء وتنظيمات قابلة لخيانة الوطن لحساب الولاء لفكر ولاية الفقيه! وفي هذا الصدد لا بد من الاشارة إلى يقظة الأجهزة الأمنية وكفاءتها المشهودة في حماية أمن الوطن واستقراره، وخاصة أن (الكشف الأمني للخلايا والتنظيم) هو أساس الطريق في مواجهة (الاختراق الايراني الممنهج) الذي يحتاج اليوم الى مساندة أسس أخرى، قائمة على الوعي المجتمعي الشامل من حيث التمسك بالوطنية، والهوية البحرينية والثوابت والقيم الراسخة من حيث الولاء والانتماء للوطن وللدولة وللقيادة بشكل دائم، وخاصة في ظل التحديات القائمة! وهذا يستدعي من الأسرة وكل وزارات ومؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني القيام بدورها وبما يتناسب مع حجم التحديات والاختراقات الكبيرة لعقول عدد من أبناء الطائفة الشيعية، الذين يتصرفون عبر أدمغتهم المغسولة بأن الأولوية في هويتهم ومعتقدهم هي التبعية لإيران المعتدي الآثم والطامع في البحرين، وليست الأولوية للوطن حين يتم استهدافه بالولاء والانتماء له وحده ولقيادته وشعبه!

○ إن أطماع إيران في البحرين والخليج العربي هي أطماع ذات طابع تاريخي قديم، ولكن لأول مرة منذ وصول «الملالي» إلى حكم إيران، وبعد قرون طويلة، تمت منهجة تلك (الأطماع القومية الفارسية التوسعية تحت الرداء الديني! واختطاف المرجعية ونفوذه الشيعية، وحصرها في ولاية الفقيه، رغم اختلاف الكثير من الشيعة العرب معها ورفضهم لها)! وأخطر ما في ولاية الفقيه هو التغلغل الكبير للحرس الثوري في المجتمع الإيراني، وسطوته الكبيرة حاليا ونفوذه السلطوي وتطرفه الكبير ومد يده قبل ذلك إلى مجتمعات عربية، عبر تشكيل خلايا وتنظيمات تم تمويلها من إيران! بالتزامن مع الاختراق الفكري والثقافي والعقدي للشباب العرب الشيعة! وزرعهم في مجتمعاتهم باعتبارهم وكلاء وعملاء وأذرع موالين لإيران! ويقومون بكل ما هو مطلوب لصالح إيران وولاية الفقيه من زرع خطاب الكراهية وبث الفتن عبر المواسم الدينية الشيعية السنوية! وبث أغاني «الرادود» الحماسية المليئة بكراهية الطائفة الأخرى! واستعادة الخطاب التاريخي حول حادثة كربلاء باعتبارها بؤرة الخطاب الثوري، لانقسام المجتمعات العربية بين «الحسين ويزيد»! وهو ما يتكرر عدة مرات كل عام، ويُراد له أن يتكرر حتى تنتصر نظرية «أم القرى»، وتفوق «التشيع الصفوي»! وهو ما يتم تدريسه في المناهج الدراسية الإيرانية، ويتم تصديره بعد ذلك إلى عقول أطفال الروضات الشيعية العربية! وإلى عقول أطفال وشباب «الحسينيات»! وتقديس المرشد الأعلى أو الولي الفقيه الإيراني، من دون التفكر من جانب الأدمغة المغسولة بتطبيقات نموذج الولي الفقيه في إيران نفسها وتجاه شعبها! وحيث القمع والجوع والفقر والإعدامات لكل معارض! وحيث الاستبداد والتطرف الفكري وخطاب الطائفية لأهداف سياسية توسعية على حساب الأوطان العربية وشعوبها، وحيث أولئك الوكلاء والعملاء جزء من تلك الشعوب، وستلحق بهم المعاناة الكبيرة! وكما نرى ذلك الآن من شكاوى الشيعة في لبنان والعراق الذين إما تم الدوس عليهم لحساب المصلحة الايرانية، وإما تم إذلالهم وهم يغسلون أقدام الإيراني المحتل عند زيارته كربلاء كما يحدث في العراق العربي العظيم!

○ هذا الاختراق الإيراني الذي وصل إلى التغلغل الفكري والثقافي والاجتماعي، وتوظيف المؤسسات والمراكز الدينية كما فعل أصحاب التنظيم الـ(41) المقبوض عليهم، يحتاج إلى التطهير الشامل للصفوف كما طرح جلالة الملك، وإلى نفض المؤسسات والوزارات والمجتمع المدني عن نفسها رداء نظرية النوايا السليمة، وهي تواجه خطراً حقيقياً داهماً من الجانب الإيراني، الذي ربط أطماعه بزرع عملاء ووكلاء من أبناء الوطن، فأصبح الخطر الخارجي مستنداً على خطر داخلي أيضاً! وهذا يستدعي من جهة أخرى (غربلة التعليم) في البحرين سواء التعليم الحكومي أو الخاص، وإدخال ملفات توعوية خاصة بالخطر الإيراني والاختراق العقدي والفكري، ومجابهته بفكر الانتماء الوطني والهوية الوطنية، سواء في التعليم أو الإعلام أو وسائل التواصل الإلكتروني؛ وأيضا مراقبة ما يتم تلقينه للأطفال في الروضات، وما يتم بثه في المراكز الدينية وفي الحسينيات باعتباره تحريضا على الكراهية ودعماً لفكر عدو خارجي يستهدف الوطن، ولا شيء أهم من الوطن!

ونحن نؤيد الاقتراح الذي دعا إليه الأستاذ السيد زهره بتشكيل جبهة وطنية أو لجنة وطنية تضم ممثلي الأمن والفكر والثقافة والمجتمع المدني لتدارس الأمر، ونحن نتفق مع هذا الطرح وإجراء المراجعة الشاملة للاختراقات، ووضع برنامج عمل حقيقي، بما يتناسب مع حجم تحديات الاختراقات التي تمت باعتبارها أهم (خارطة طريق راهنة) لحفظ أمن بلادنا وخليجنا! ومن ثم جعل الجبهة الوطنية جبهة خليجية مشتركة للمواجهة واتخاذ الإجراءات اللازمة.

حفظ الله بحريننا وخليجنا.

لماذا تقلق إسرائيل من اتفاق أمريكي إيراني؟

بقلم:
حسام أبو حامد ○

منذ دخول وقف إطلاق نار الحرب الأمريكية – الإسرائيلية على إيران حيّز التنفيذ (8 إبريل 2026)، سعى بنيامين نتنياهو إلى طمأنة الجمهور الإسرائيلي بالقول إنّ هناك «تنسيقاً كاملاً» مع إدارة ترامب، وإنّ إسرائيل «مستعدّة للسيناريوهات كلّها».

ويكشف تكرار هذه التصريحات، مع احتمالات التوصّل إلى اتفاق أمريكي – إيراني، حجم القلق داخل دولة الاحتلال. ولا تتعلّق المسألة بتفاصيل الاتفاق المحتمل، بل تتعدّاه إلى قلق من أن تقرّر واشنطن، نهائياً، الانتقال من منطق الحرب إلى منطق إدارة الأزمة، فتجد إسرائيل نفسها مضطرّةً إلى التكيّف مع تسوية لا ترضيها بالكامل.

ولا يبدو نتنياهو، الذي بنى (مبكّراً) جزءاً أساسياً من خطابه السياسي على اعتبار البرنامج النووي الإيراني خطراً وجودياً، مرتاحاً إلى اتفاق قد يحقّق جانباً من هذا الهدف بتقييد التخصيب أو تشديد الرقابة الدولية. فلم تكن المشكلة، بالنسبة إلى رئيس وزراء الاحتلال، في الملفّ النووي وحده.

وتكشف وسائل إعلام إسرائيلية أنّ قلق الحكومة الإسرائيلية يقوم على ثلاثة عناصر رئيسة: أولها أنّ المفاوضات لا تمنح برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني أولوية كافية، وهو الملفّ الذي تعدّه تل أبيب تهديداً مباشراً. وثانيها أنّ الاتفاق المحتمل لا يتضمّن تفكيك شبكة حلفاء إيران الإقليميين (حزب الله خصوصاً). والأكثر حساسية هو العنصر الثالث، ويتمثّل في أنّ الحرب نفسها لم تحقّق أهدافها المُعلَنة.

إن أيّ اتفاق وشيك قد يحرّر الاقتصاد الإيراني من رقبة قيود فرضت عليه طويلاً، ما يمنح طهران وقتاً تعيد فيه ترميم بناها التحتية، ونظامها السياسي، وحلفائها، بينما راهنت إسرائيل على أنّ العقوبات والحرب ستقودان إيران إلى لحظة إنهاك تاريخية، يتغيّر معها شكل النظام أو يتقلّص نفوذه الإقليمي جذرياً.

بهذا المعنى، تبدو العودة إلى التفاوض اعترافاً أمريكياً بأنّ إيران لا تزال لاعباً إقليمياً رئيساً لا يمكن تجاوزه، وأنّ سياسة الضغوط القصوى والحروب غير المباشرة لم تنجح في تحييده.

وفي لبنان، حيث كانت إسرائيل تقترب من تحويل المعركة مع «حزب الله» إلى واقع سياسي وأمني دائمَين، يخشى نتنياهو من أن يعيد تفاهم أمريكي – إيراني فرض قواعد الاشتباك بصيغتها القديمة، ما يحدّ حرية عمل جيش الاحتلال التي وفّرتها الحرب أخيراً.

يبدو القلق الإسرائيلي مبرّراً، وخصوصاً أنّ الحكومة الإسرائيلية لم تقدّم حربها المشتركة على إيران بوصفها مواجهةً عسكريةً محدودة، بل قدّمتها لحظةً تاريخيةً لإعادة رسم ملامح الشرق الأوسط، وتغيير موازين القوى في المنطقة.

لذا فإنّ أيّ استمرار المفاوضات يعني تبديداً لاستثمار سياسي عسكري مكلف طوال 40 يوماً من القصف والاغتيالات والتصعيد، ما يُصعّب على نتنياهو إقناع جمهوره بأنّ طاولة التفاوض هدف بديل من النصر الكامل أو يوازيه.

هنا تصطدم بروباغاندا نتنياهو التي وصفت الولايات المتحدة بالحليف الاستراتيجي، وترامب بالرئيس الأكثر تشدّداً تجاه إيران، بواقع تغليب ترامب منطق الصفقات على منطق التحالفات العقائدية، فلا يتردّد في قبول اتفاق يمنحه إنجازاً سريعاً، ويخفّض كلفة الحرب وأسعار النفط، في انتصار لرجل الصفقات على رجل الحروب الطويلة.

وفي مستوى الدولة الأمريكية، العميقة على الأقلّ، ومهما بلغ التقارب الأمريكي الإسرائيلي ذروته، فإنّها لا تزال دولة تدير مصالح عالمية أوسع من الحسابات الإسرائيلية المباشرة؛ معنية بأسواق الطاقة، وبمنع انفجار إقليمي مفتوح، وبضبط التوتّر بما يسمح لها بالتركيز على ملفّات أخرى أكثر أولوية.

ومن الواضح أنّ احتواء إيران عبر التفاوض أقلّ كلفةً من محاولة كسرها بالكامل بحرب طويلة، أثبتت جولاتها الأولى أنّها غير مضمونة النتائج. قد يجد نتنياهو نفسه أمام نتيجة قاسية: خروج إيران من الحرب لاعباً قابلاً للتفاوض، لا دولة منهارة أو معزولة كما اشتهت تل أبيب.

إنّ اتفاقاً ينهي إمكانية استئناف حرب نتنياهو على إيران، من دون تحقيق نصر فاقع، هو في الوعي الإسرائيلي اعتراف ضمني بفشل استراتيجي.

○ كاتب وصحفي من فلسطين.